



التاريخ: 2018/03/01

## ندوة في البرلمان البريطاني بمشاركة نواب ومحامين ونشطاء بريطانيين لمناقشة أحكام الإعدام الجماعية في مصر

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا مساء أمس ندوة في البرلمان البريطاني برئاسة النائب البريطاني أندي سلوتر وبمشاركة محامين ونشطاء ناقشوا فيها أحكام الإعدام الجماعية في مصر. في ضوء التقرير الذي أصدرته المنظمة صباح أمس.

استهل التحديث المرافع القانوني ريس ديفيز حول جهود إلغاء عقوبة الإعدام حتى لا تكون أداء في أي الأنظمة التكنولوجية تستخدمها كما شاعت لاستكشاف المعارضين وأضرب قاتلاً في حين أنه لا يمكن أن يكون هناك شك في أن عقوبة الإعدام خاطئة إلى حد بعيد، فإننا بحاجة إلى أن ندرك أن السبيل إلى إنهاء عقوبة الإعدام هو الحوار وممارسة الضغط المناسب.

ويجب علينا أن نضمن المواطنين السعنيين بأن الإلغاء يمكن تعزيز العدالة بدلاً من تنقيتها، إن رد الدولة القوي على الإجرام لا يزال سكتنا دون تلك العقوبة الفعالة والنهائية، وأن الناس العاديين لن يتعرضوا للخطر إذا تم إلغاؤها.

النشطة الحقوقية سبي النسخ تحدثت عن حالة حقوق الإنسان في مصر والدرجة الخطيرة التي وصلت إليها بإصدار أحكام إعدام جماعية من محاكم عسكرية وسنية في محاكمات سريعة ظالمة



حصلت حتى الآن أرواح 27 مواطناً و30 زائراً ينتظرون لحظة التنفيذ بعد استنفاد كل طرق الطعن والسكوت الذين ينتظرون تثبيت أحكام إعدامهم من محكمة النقض.

وذكرت الشيخ بالنزاسات الحكومة البريطانية بإعلام قيم حقوق الإنسان وما قبله وزير خارجية بريطانيا السيد بورس جونسون في كانون الأول من العام الماضي بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان وضرورة أن تعمل المملكة المتحدة على إعلام حقوق الإنسان في مصر والعمل ضد إخضاع المواطنين.

من جهته شدد المحامي الدولي كارل بيكلى على ضرورة التحرك من قبل المجتمع الدولي لإنقاذ أرواح العديدين من الذين حكموا تعسفياً بالإعدام من قبل محاكم مصرية يجب على المجتمع الدولي أن يدين إعدام الأفراد حيث من الواضح أن هؤلاء الأفراد لم يحصلوا على محاكمة عادلة إن عدم مواجهة أحكام الإعدام التعسفية في مصر يعطي النظام المصري الضوء الأخضر للاستمرار في سياسته دون أن يخشى أي عواقب.

أما المراقع القانوني ليس إيدن الذي ترفع في قضايا أمام محكمة جرائم الحرب في يوغسلافيا سابقه فقد عبر عن صدمته من ارتفاع الأرقام الخاصة بالإعدام في مصر وخاصة في الأثني عشر شهراً الأخيرة حيث أبرزت الحالات انتهاكات خطيرة لأبسط معايير المحاكمات العادلة وحقوق الإنسان.

وأضاف وعندما ننظر إلى النظام ككل، فإن الصورة أسوأ، إنه جزء من منظومه أمنيه متكامله، إنه جزء من نظام كامل تنتهك فيه الحقوق من الاعتقال إلى الإعدام دون اعتبار لقانون حقوق الإنسان الدولي أو حتى الدستور المصري.



من جهتها قالت رئيسة المجلس الثوري الدكتوربة مها عزام أن نظام النيسى شأنه شأن الأنظمة الديكتاتورية يعمل على تحطيم منظومة حقوق الإنسان باسم مكافحة الإرهاب، وقالت 'هو الآن يقتل المدنيين ويهزم المنازل في سيناء باسم مكافحة الإرهاب'.

وشدت عزام على ضرورة مواصلة فضح هذا النظام في سبيل تغيير المعادلة بين هذا النظام والمجتمع الدولي الذي يغض الطرف عن جرائمه، وأكدت أن هذا الضغط يجب أن لا يكون من أجل تحسين شروط حياة المصريين إنما من أجل تطبيق كامل للديمقراطية واستقلال مؤسسات القضاء لأن مصر تستحق ذلك.

وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا أصدرت تقريراً صباح أمس ضمن إحصائيات ومعلومات حول أحكام الإعدام في مصر منذ الثالث من تموز 2013.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا